

## اختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي

دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

**Test indicators to predict financial failure**

**An applied study on the Iraqi Middle East Bank for Investment**

أ.م.د. اثير عباس عبادي

الباحث: رياض مزهر عبد الله

Atheer Abbas Abadi

Riyadh Mezher Abdullah

[atheerrajubouri1@gmail.com](mailto:atheerrajubouri1@gmail.com)

[readhmzher2@gmail.com](mailto:readhmzher2@gmail.com)

تاريخ استلام البحث 2024/4/19 تاريخ قبول النشر 2024/6/6 تاريخ النشر 2024/7/5

### المستخلص

تعد كفاءة اداء النشاط المالي للمصارف حجر الزاوية في تحقيق اهدافها والمتمثلة بالبقاء والنمو والاستمرارية وسوء ادارة هذا النشاط، قد يؤدي بالنهاية الى ما يعرف بالانحدار المالي والذي يوصف بأنه جرس الانذار لتغيرات مالية مستقبلية قد تؤدي في النهاية الى الفشل المالي وعلان التصفية.

يمارس النشاط المالي دوراً مهماً في العملية الادارية، اذ يسهم بدور فعال في توفير المعلومات المطلوبة لمتخذي القرارات مهما كانت مستوياتهم الادارية ونوع القرار المتخذ، فضلاً عن ذلك فهو يقدم معلومات تساعد في القيام بعمليات التنبؤ المختلفة ومنها التنبؤ بالفشل المالي، والتي تعد لغرض مساعدة المصارف في تحقيق هدف البقاء والنمو والاستمرارية وابداء الحلول المناسبة لأي معضلة مالية قد تواجهها، لذا يجب معرفة اسباب الانحدار المالي كي تتجاوز الوقوع في الفشل المالي.

وبناء على ما تقدم فإن البحث الحالي توجه الى فهم وتحليل المتغيرات المالية الكفيلة بتقييم (مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار) عينة البحث ومدى تعرضه للفشل المالي من خلال معرفة ودراسة الوضع المالي لسنوات عدة للتنبؤ بمدى قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها وذلك باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي والمتمثلة بالنماذج (Springgate) و (Sherrod).

### Abstract

The efficiency of the performance of the financial activity of banks is the cornerstone in achieving their goals of survival, growth, continuity and mismanagement of this activity, which may eventually lead to what is known as financial failure, which is described as the alarm bell for future financial changes that may eventually lead to financial failure and the announcement of liquidation.

The financial activity also plays an important role in the administrative process, as it contributes an effective role in providing the required information to decision makers, regardless of their administrative levels and the type of decision taken. In addition, it provides information that helps in carrying out various forecasting operations, including forecasting financial failure, which is prepared for assisting banks. In achieving the goal of

survival, growth, continuity, and finding appropriate solutions to any financial dilemma that you may face, therefore, the causes of financial decline must be known in order to overcome financial failure.

Based on the foregoing, the current research is directed to understanding and analyzing the financial variables that ensure the evaluation of the (Middle East Bank of Iraq for Investment) sample of the research and the extent of its exposure to financial failure by knowing and studying the financial situation for several years to predict the extent of its ability to continue providing its services, using models to predict financial failure represented by models (Sherrod) and (Springate).

## المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة العديد من التغيرات في المصارف التي تعمل في ظروف محاطة بمخاطر كثيرة تهدد استمرارها، ومن ضمن هذه المخاطر هي ظاهرة الفشل المالي أو الإفلاس، إذ تعد من أخطر الظواهر التي تتعرض لها المصارف كونها تُعد من الموضوعات التي شغلت بال العديد من المختصين والباحثين، لذلك فإنه يتوجب إعطاء أهمية للتحليل المالي من خلال اطلاعها على كل المستجدات و الاستخدامات التي توصلت لها الأبحاث و الدراسات الميدانية المتعلقة بهذا الموضوع ومحاولة إيجاد مؤشرات لها قدرة أكبر على تقييم الاداء المالي للمصرف و ذلك باستخدام القوائم المالية لاتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب.

وبناء على ذلك وجب الاهتمام أكثر بهذه الظاهرة وتقييم اسبابها ودراستها، وذلك من خلال استخدام النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

## مشكلة البحث

شهدت بعض المصارف اصلاحات جذرية كان الهدف الاساسي منها هو اخراجها من وضعيتها الصعبة، والتي جاءت نتيجة تفاعل عوامل واسباب عديدة عبر مدة زمنية طويلة قد تصل الى عدم القدرة على سداد الالتزامات وفقدان التوازن المالي والنقدي والتشغيلي وذلك من خلال محاولة تحسين ادائها المالي، ومن هنا يمكن بلورة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

- 1) كيف يمكن التنبؤ بالفشل المالي للشركة باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي
- 2) هل تكشف لنا النماذج المستخدمة مدى تعرض المصرف عينة البحث لمخاطر الفشل المالي.

## فرضية البحث

- تقوم دراستنا على مجموعة من الفرضيات التي تقوم على اختبار مدى صحتها او نفيها:
- 1) استخدام نماذج التنبؤ بالفشل يؤكد او ينفي صدق المعلومات المستخرجة من تقييم الاداء.

## اهداف البحث

- 1) التعرف على مؤشرات قياس الاداء المالي ودورها في التنبؤ بالفشل
- 2) التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في المصرف عينة البحث.
- 3) اقتراح حلول للحد من الفشل المالي للمؤسسات المالية والمصرفية.

## أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا في دراسة خطر الفشل المالي في المصارف، لما له من تأثير على قرارات المحللين والمستثمرين وتكتسي عملية الكشف المبكر عن هذا الخطر دورا كبيرا في تجنب المصارف التعرض للانهايار والفشل المالي وبالتالي تعرضها لخطر الافلاس.

### منهجية البحث

من اجل تحقيق اهداف البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة عند وصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل. حيث نقوم بوصف ظاهرة الفشل المالي في المصارف وتحليل مختلف ابعاد الموضوع والوصول الى النتائج المرجوة من البحث، واعتمدنا في هذا الجانب (الكتب، التقارير، المجالات ... الخ). اما في الجانب العملي فقد اعتمدنا على المنهج الخاص بدراسة الحالة واخترنا مصرف بغداد كعينة لتطبيق النماذج.

### هيكلية البحث

للإجابة على المشكلة المطروحة قسمنا الموضوع الى جانبين نظري وتطبيقي، يحتوي الجانب النظري على مبحثين اساسيين، يتناول المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتنبؤ بالفشل المالي، في حين يتطرق المبحث الثاني الى نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

اما الجانب التطبيقي تكون من خلال محاولة لتقييم الاداء والتنبؤ بالفشل المالي " دراسة حالة" وقد تم الاعتماد على القوائم المالية التي تم الحصول عليها من سوق العراق للأوراق المالية والخاصة بمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار عينة البحث لغرض اجراء التطبيقات اللازمة للوصول الى هدف البحث.

### المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتنبؤ بالفشل المالي

تعمل المصارف في ظروف محفوفة بمخاطر كثيرة ومتنوعة تهدد وجودها وتزيد من احتمالات تعرضها للفشل المالي، لذلك يتوجب على المصارف إعطاء أهمية بالغة للتنبؤ بالفشل وذلك من خلال اطلاعها على كل مستجدات واستخدامها للطرق والوسائل المختلفة التي توصلت لها الأبحاث والدارسات الميدانية المتعلقة بالفشل المالي، والتي من اهمها الأساليب الكمية للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف.

تعد ظاهرة الفشل المالي ظاهرة خطيرة تنتج عن مخاطرة كبيرة ممكن أن تتعرض لها العديد من المصارف في كثير من الاقتصاديات المتقدمة والنامية بسبب مجموعة من العوامل بعضها داخلية وبعضها خارجية، وللحد من هذه الظاهرة لا بد من التنبؤ بقوة أو ضعف المؤسسة المصرفية والتنبؤ باحتمال فشلها باستخدام النماذج الكمية وذلك لتجنب المؤسسة في الوقوع في مشاكل مالية قد تؤدي إلى افلاسها وبالتالي تصفيتها.

### اولا / مفهوم الفشل المالي

يعرف الفشل بأنه "عبارة عن عدم قدرة المؤسسة المالية على دفع التزاماتها عندما يأتي موعد استحقاقها، فهو ليس نتاج اللحظة، ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى عدم مقدرة المؤسسة المالية من سداد التزاماتها أو استعادة توازنها المالي والنقدي أو التشغيلي (شاهين وآخرون: 2011، 85). وعُرف أيضاً " بأنه المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس وتعرض المؤسسة إلى (اضطرابات مالية خطيرة) فتكون غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير (الشريف: 2012، 6) .

تستنتج من مفاهيم الفشل المالي بأنه:

- 1) عدم الوفاء بالالتزامات تجاه الغير، وعدم تحصيل المستحقات المالية من الغير .
- 2) المرحلة التي تسبق خروجها من النشاط الاقتصادي وتكون مواجهة بمشاكل خطيرة.
- 3) حصيلة الأزمة المالية، ولها درجات متعددة.
- 4) مفهوم عام يخلط بين المفاهيم المالية والقانونية لحالات الإفلاس والعسر في المنشآت.
- 5) عدم التوازن واختلال موارد المؤسسة المالية.
- 6) يؤدي إلى التدهور السريع في قيمة المصرف او المؤسسة المالية.

### ثانياً / أنواع الفشل المالي

- 1) فشل اقتصادي: يقصد به حالة شركة تعجز فوائدها المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل، وبمعنى آخر فهو يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق، أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات (زايدة: 2006، 47) .
- 2) فشل مالي: في هذه الحالة لا تستطيع المنشأة سداد التزاماتها للدائن والوفاء بديونها المستحقة عليها.
- 3) العسر المال: وهو زيادة الالتزامات المستحقة للغير (الخصوم) من قيمة أصول المشروع وهذا الأمر بغض النظر عن محتوى السيولة (شاهين وآخرون: 2011، 859) .

كما يعرف بأنه "عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية التي استحققت أو تستحق في الأجل القصير.

وهنا يمكننا التفريق بين نوعين من العسر هما:

**العسر المالي الغني:** وهو عدم قدرة المؤسسة على سداد التزامات بالرغم من أن إجمالي الموجودات أكبر من إجمالي المطلوبات

**العسر المالي الحقيقي:** ويحدث في حالة عدم السداد بالإضافة إلى صغر حجم موجوداتها مقارنة بمطلوباتها (ذيت: 2012، 103). **التعثر المالي:** هو حالة عدم التوازن قد تصيب الدولة أو المنظمة أو البنوك أو حتى الفرد، وترجع هذه الحالة إلى تظافر مجموعة من الأسباب والمتغيرات الداخلية والخارجية وتؤدي إلى عدم القدرة على سداد

الالتزامات المطلوبة (يوسف: 2013، 84). الإفلاس: في حالة لا تستطيع فيها المؤسسة دفع ديونها ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائياً لإدارتها وهي اجراءات قانونية لإعادة تنظيم الأعمال، وأيضا نقل لبعض أو كل موجودات الشركة للدائنين.

هنا لا بد من التمييز بين حالتي الإفلاس والإعسار، ففي حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه، أما في حالة الإعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بديونه المستحقة الأداء .

### ثالثا / أسباب الفشل:

يمكن تقسيم الأسباب التي تؤدي على فشل الشركات إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية، وكالاتي (الصفراي واخرون: 2020، 2):

#### (1) الأسباب الداخلية:

- ضعف الإدارة و عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع و التسعير و الإنتاج.
- اجراء التوسعات غير المطلوبة و اللجوء إلى تكنولوجيا غير متطورة.
- عدم كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن و غيرهم.
- الخسائر المتراكمة.
- عدم السيطرة على المخزون.

#### (2) الأسباب الخارجية:

- هي الأسباب التي تقع تحت سيطرة الإدارة ومن أمثلتها شدة المنافسة وتقلبات الاقتصادية:
- ارتفاع تكاليف الإنتاج فوق ما كان متوقعا أثناء تنفيذ المشروع مثل ارتفاع أسعار مواد الخام عالمي.
  - تقاعس المساهمون عن سداد أسهمهم في رأس المال أو نقص في السيولة.
  - المنافسة الشديدة و دخول سلع ذات جودة أعلى و سعر أقل.
  - ارتفاع اسعار الصرف ومستويات التضخم.

#### رابعاً: أهمية التنبؤ بالفشل

تتبع أهمية التنبؤ بالفشل المالي من اهتمام العديد من الجهات بها، اذ يمثل أهمية للجهات الاتية (صالح واخرون: 2000، 178):

- 1) **المستثمر:** من أوائل الذين يهتمون بموضوع التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة المالية هو المستثمر، وذلك من أجل اتخاذ قراراته الاستثمارية المختلفة، والمفاضلة بين كل البدائل المتاحة وتجنب الاستثمارات الخطرة.
- 2) **الدائنون أو المقرضون:** وذلك من أجل تقييم نجاح المؤسسات المالية التي يقومون بإقراضها من أجل الاطمئنان على سلامة استرداد أموالهم الممنوحة أو المتوقع منها (أبو نصار وآخرون: 2008، 4).
- 3) **الإدارة:** فتهتم بموضوع التنبؤ بفشل من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لانقاذ المؤسسة في الوقت المناسب.
- 4) **الجهات الحكومية:** للتمكن من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد وحرص منها على سلامته.
- 5) **مراجعو الحسابات:** ينبع اهتمامهم أساساً من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات المالية.

### خامساً: مظاهر الفشل المالي

من المفاهيم السابقة، يتضح ان الفشل المالي ليس وليد اللحظة ما، او انه يحدث فجأة، بل هو نتاج عدة مظاهر نذكر منها الاتي(محمد: 2014، 155):

- 1) الاختلال في الهيكل المالي للمنشأة
- 2) تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية.
- 3) ضعف الرقابة على رأس المال العامل، مما يؤدي الى ارتفاع مستمر في حجم الديون.
- 4) ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة المؤسسة.
- 5) التأخير في إعداد الحسابات الختامية وضعف الإفصاح، وانخفاض التدفقات النقدية الداخلة.
- 6) تكرار طلب تأجيل دفع المستحقات، وطلب تسهيلات مالية غير مبررة.

### المبحث الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

أن خطر الفشل المالي هو الشبح الذي يطارد الوحدات الاقتصادية الغافلة عن حقيقة وضعها المالي، حيث إذا ما حل الفشل المالي بإحدى الوحدات الاقتصادية فإنه يقودها تدريجياً الى نقطة النهاية، أي اشهار افلاسها والقضاء على حياتها، ومن هنا ظهرت الحاجة الى وجود وسيلة للحد والوقاية من هذا الخطر الذي يهدد بقاء الوحدات الاقتصادية. مما لا شك فيه ان التنبؤ بالفشل المالي يحقق العديد من المزايا الإيجابية لإدارة الوحدات الاقتصادية عندما يقومون بعملية التنبؤ المناسب حيث تمكن عملية التنبؤ بالفشل المالي من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل في مراحل مبكرة وتجنب الوصول الى الإفلاس والتصفية.

#### 1) أنواع نماذج التنبؤ بالفشل المالي:

بذلت جهود حثيثة من قبل الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية لتحديد المؤشرات التي يمكن بالاعتماد عليها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي، ويمكن هنا توضيح أهم النماذج التي استخدمت في التنبؤ بالفشل المالي:

أ- نموذج شيرود 1987 Sherrod في تقييم المصارف:

يستخدم هذا النموذج في تقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية، فضلاً عن دوره في إمكانية التنبؤ باستمرارية الوحدات الاقتصادية من عدمه (وهذا ما يعرف بالتنبؤ بالفشل المالي)، ومعرفة ما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تستطيع أن تستمر بعملها في المستقبل أم لا، إذ يعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية وكل نسبة لها وزنها النسبي وقد جاءت النسب على النحو الآتي (لظفي: 2015، 714):-

$$Z=17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

جدول (1) النسب المالية المستخدمة في نموذج Sherrod

المتغيرات	النسبة	نوعها	وزنها النسبي
$X_1$	صافي راس المال العامل / إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	17
$X_2$	الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	9
$X_3$	حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات	مؤشر ملاءة أو رفع	3.5
$X_4$	صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي الموجودات	مؤشر ربحية	20
$X_5$	إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات	مؤشر ملاءة أو رفع	1.2
$X_6$	حقوق المساهمين / الموجودات الثابتة	مؤشر ملاءة أو رفع	0.1

جدول (2) درجة المخاطرة حسب نموذج Sherrod

الفئة	Sherrod درجة المخاطرة حسب	الفاصلة Z قيمة
الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$25 \geq Z$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمشاكل الإفلاس	$25 > Z \geq 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$20 > Z \geq 5$
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	$5 > Z \geq -5$
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z < -5$

-المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على فهمي الشيخ مصطفى، التحليل المالي، الطبعة الأولى، 2008، ص: 102

من خلال أنموذج Sherrod يمكن ملاحظة ما يأتي:

- 1- ان الوزن الاكبر للنسب المكونة للأنموذج هو للنسب التي تختبر قدرة الزبون على السداد وهي نسب الربحية والسيولة ونسب الملاءة او الرفع المالي، وذلك لان الغرض الأساسي للأنموذج هو تحليل الائتمان.
- 2- ان مؤشر الجودة او النوعية المستخدم في تصنيف الوحدات الاقتصادية او تصنيف قروض المحفظة يسير في اتجاه عكسي للمخاطر، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دل ذلك على جودة القرض أو قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية ومن ثم انخفاض المخاطر والعس بالعكس.

### ب-نموذج Springate في تقييم المصارف:

وضع Springate أنموذج للتنبؤ بالفشل المالي عام 1978، وقد اختار أربعة نسب مالية يمكن ان تميز وبشكل موثوق بين الوحدات الاقتصادية التي تعاني من أزمة مالية والتي لا تعاني من أزمة مالية ن وكانت صيغة الأنموذج على النحو الآتي:

$$Z=1.03X_1 + 3.07X_2 + 0.66X_3 + 0.4X_4$$

وقد استخدم في هذا الأنموذج النسب المبينة في الجدول رقم (3):

جدول (3) النسب المالية المستخدمة في أنموذج springate

المتغيرات	النسبة	وزنها النسبي
$X_1$	رأس المال العامل / اجمالي الموجودات	1.03
$X_2$	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الموجودات	3.07
$X_3$	صافي الربح قبل الضريبة / الموجودات المتداولة	0.66
$X_4$	المبيعات / اجمالي الموجودات	0.4

Source: Hutabarat F., Manullang G., Sitalahi I., <sup>(An</sup> Analysis of the Efficacy of the Springate Bankruptcy Model Using S- Score in Textile and Garment Sub – Sector Companies Listed at Indonesian Stock Exchange<sup>)</sup>, proceedings of the International conference on Innovation, Enterepreurship and Technology, 2015, P:89.

ومعايير التقييم لهذا الأنموذج هي:

- 1- إذا كانت قيمة  $Z > 0.862$  يعني ذلك ان الشركة تواجه خطر الإفلاس.
- 2- إذا كانت قيمة  $Z$  بين  $(0.862)$  و  $(1.062)$  فانه يشير الى ان الإدارة يجب ان تكون حذرة في إدارة موجودات الشركة لتجنب الإفلاس.
- 3- إذا كانت قيمة  $Z < 1.062$  فهذا يعني ان الشركة في حالة مالية سليمة وليس لديهم مشاكل مالية.

ج-أنموذج التمان Altman Model 1988 في تقييم المصارف (يوسف: 2013، 357):

أستخدم التمان عام 1968، عينة مكونة من (66) شركة صناعية قسمت الى (33) شركة فاشلة و(33) شركة غير فاشلة، متماثلة في نوع الصناعة وحجمها، واختبر هذه العينة ب (22) نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للشركات للسنة الأولى قبل إفلاسها باستخدام التحليل التمييزي الخطي المتعدد للمتغيرات (MDA) في توقع فشل الشركات، ويقصد بالتحليل التمييزي بانه عبارة عن أسلوب احصائي تمكن من خلاله التمان من اختيار وتقويم أفضل النسب المالية المميزة للأداء والمحددة لاحتمالات الفشل للوصول من خلالها الى انموذج يتمكن من خلاله التنبؤ بالفشل المالي ، ويذكر ان التمان هو أول من استخدم هذه التقنية الإحصائية من اجل ادخال مجموعة من النسب في أنموذج للتنبؤ ، من خلال الجمع بين عدد من النسب في دالة تمايز واحدة وقد صاغ التمان أنموذجه في شكل معادلة وكما يلي :-

$$Z=1.2 (X_1) +1.4 (X_2) +3.3 (X_3) +0.6 (X_4) +1.0 (X_5)$$

جدول (4) النسب المالية المستخدمة في أنموذج Altman

المتغيرات	النسبة	وزنها النسبي
$X_1$	رأس المال العامل / اجمالي الموجودات	1.2
$X_2$	الأرباح المحتجزة والاحتياطيات/ اجمالي الموجودات	1.4
$X_3$	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الموجودات	3.3
$X_4$	القيمة السوقية لحقوق (ملكية) المساهمين / اجمالي الموجودات	0.6
$X_5$	اجمالي المبيعات / اجمالي الموجودات	1.0

وهذه النسب هي:

$X_1$  = مؤشر النشاط.

$X_2$  = مؤشر الأداء الإداري.

$X_3$  = مؤشر الربحية.

$X_4$  = مؤشر الرفع المالي.

$X_5$  = مؤشر دوران الأصول.

أما المعاملات (1.2، 1.4، 3.3، 0.6، 1.0) فهي تمثل أوزان المتغيرات الدالة، إذ تعبر عن الأهمية النسبية لكل متغير اعتماداً على ما تستخدمه الشركات.

وتمثل (Z) قيمة المعادلة، وتقارن مع المعايير التي وضعها التمان وكما يلي:

- الشركة التي يقل فيها (Z) عن (1.81) تعد شركة فاشلة لكون أدائها ضعيف أي:

$Z > (1.81)$  شركة فاشلة.

- الشركة التي يزيد لديها (Z) عن (2.99) تعد شركة غير فاشلة على المدى القريب لان أدائها كان جيد.  
أي:  $(Z < 2.99)$  شركة غير فاشلة.

- الشركة التي يكون لديها (Z) بين القيمتين أعلاه، يكون أدائها متوسط أو يصعب التنبؤ بشأن فشلها.  
أي:  $1.81 < Z < 2.99$ .

اما تفسيرات متغيرات معادلة التمان هي:

$X_1 =$  مؤشر النشاط: رأس المال العامل الى مجموع الموجودات: -

صافي رأس المال العامل والذي هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، ويقاس هذا المؤشر جمع الموجودات السائلة الفائضة بعد تغطية خصومها أو التزاماتها قصيرة الاجل، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

$X_2 =$  مؤشر الأداء الإداري: الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجودات: -

يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة الشركة على تمويل موجوداتها باستخدام جزء من مواردها الذاتية المتمثل في الأرباح المحتجزة، وهو يرتبط بسياسة الإدارة في توزيع الأرباح. كلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على زيادة اعتماد الشركة على مواردها الذاتية في تمويل الموجود، أما إذا كان هذا المؤشر منخفض فان ذلك يدل على زيادة اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها من الموجودات (يوسف: 2005، 271).

$X_3 =$  مؤشر الربحية: الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات: -

يقيس درجة اعتماد الشركة في تشغيل موجوداتها لتحقيق الأرباح، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على الكفاءة التشغيلية في استغلال الموجودات، والعكس في حالة انخفاضها.

$X_4 =$  مؤشر الرفع المالي: القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى مجموع الالتزامات: -

يعبر هذا المؤشر عن المدى الذي يمكن ان تنخفض فيه موجودات الشركة مقومة بمجموع الديون والقيمة السوقية لأسهمها، فكلما كان اتجاه هذا المؤشر في الارتفاع دل ذلك على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي يضعف تعرضها للفشل المالي والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

$X_5 =$  مؤشر دوران الأصول: المبيعات الى مجموع الموجودات: -

يطلق عليه أحياناً معدل دوران الموجودات، ويقاس مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها من أجل تحقيق الإيرادات، فاذا كان هذا المؤشر مرتفع يدل على الاستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما إذا كان منخفض فيدل على عدم استغلال الأصول الثابتة بكفاءة وينتج عنه احتمال التعرض للفشل المالي.

### المبحث الثالث: دراسة تطبيقية (مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار)

في مبحثنا هذا تم تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على (مصرف بغداد)، وهو أحد المصارف العراقية، الذي أسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة خاصة استناداً لقانون الشركات رقم (36) لسنة 1983 النافذ حينذاك ، بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات في حينه المرقمة م ش /5211/ والمؤرخة في 1993/7/7 برأسمال مقداره (400) مليون دينار عراقي سدد منه (100) مليون دينار في حينه، بأشر المصرف بممارسة أعماله عن طريق الفرع الرئيسي أولاً حيث استقبل الجمهور يوم 1994/5/8 (قانون المصارف العراقية:2004، 14)

أولاً: المؤشرات المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

هناك عدة مؤشرات مالية لتقييم المصارف التجارية ، أذ تم استخدام نموذجين من هذه المؤشرات وهي نموذج (Sherrod)، ونموذج (Springate)، حيث تعتمد هذه النماذج على ثلاث مؤشرات رئيسية وهي (كفاية رأس المال)، (السيولة) ، (الربحية)، وتصنف درجات المؤشرات كالاتي (أبو هونه : 2018، 30) :

#### 1. مؤشرات كفاية رأس المال :

تعكس مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المصرف في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود (عناصر) الميزانية ، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المصرف مثل مخاطر أسعار الصرف، مخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار الفائدة، وفق مستويات محددة(أبو هونه : 2018، 30) .

ويمكن تجسيد هذا المؤشر من خلال بيانات قائمة المركز المالي للمصرف عينة البحث كما موضح في الجدول (5) وجدول (6) .

- المستوى الأول يكون معيار كفاية رأس المال أكثر من (12%) .
- المستوى الثاني تكون الكفاية نحو (12%).
- المستوى الثالث تكون الكفاية أقل من (12%) ولكن لا يقل عن (10%) .
- المستوى الرابع تكون الكفاية أقل من (10%) ولا يقل عن (8%).
- المستوى الخامس لا يقل عن (8%).

أ. مؤشر كفاية رأس المال = رأس المال / الموجودات المرجحة للمخاطر :

جدول (5) مؤشر كفاية رأس المال للمدة من 2015-2019 (مليون دينار)

السنة	رأس المال	الموجودات المرجحة للمخاطر	كفاية رأس المال
2015	250000	262660.181	0.95
2016	250000	277754.158	0.90
2017	250000	216018.171	1.16
2018	250000	253901.154	0.98
2019	250000	271005.645	0.92

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المالية من قائمة المركز المالي للمدة (2015-2019).  
 من خلال الجدول (5) نلاحظ ان نسبة كفاية رأس المال لعام 2017 كانت أعلى نسبة قياساً لبقية السنوات ،  
 والسبب هو انخفاض قيمة الموجودات المرجحة للمخاطر مما انعكس بشكل إيجابي على كفاية رأس المال .  
 ب. نسبة الملاءة لرأس المال = حقوق الملكية / الموجودات :

جدول (6) مؤشر نسبة الملاءة لرأس المال للمدة من 2015-2019 (مليون دينار)

السنة	حقوق الملكية	الموجودات	ملاءة رأس المال
2015	262424.414	630945.817	0.41
2016	272093.538	633833.084	0.43
2017	270897,703	748131.340	0.36
2018	267467.533	800749.802	0.33
2019	267290.296	658231.494	0.41

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المالية من قائمة المركز المالي للمدة (2015-2019).  
 يظهر الجدول (6) ان الملاءة لرأس المال حققت اعلى نسبة لعام 2016 أذ بلغت (0.43) وذلك نتيجة ارتفاع حقوق الملكية ( حقوق المساهمين ) ، ومع ذلك لاتعكس هذه النسبة التحسن المطلوب في رأس المال .  
 2. مؤشرات الربحية : ضمن هذا الجزء سيتم التطرق الى اكثر من مؤشر لقياس ربحية المصرف وكالاتي :-  
 أ. مؤشر العائد على الموجودات :

يعد من المؤشرات المهمة التي تعتمد عليها المصارف في قياس قدرة الوحدة النقدية المستثمرة في الأصول على توليد الأرباح ، وفق المستويات الاتية (البنك المركزي دليل تصنيف المصارف العراقية: 2007، 3):

- المستوى الأول يكون معدل العائد أكبر من 2.5%.
- المستوى الثاني يكون المعدل ما بين (1.5%-2.5%).
- المستوى الثالث ما بين (0.5%-1.5%).

- المستوى الرابع مابين (0-0.5%).
  - المستوى الخامس يكون العائد على اجمالي الموجودات ( ذات قيمة سالبة).
- جدول (7) مؤشر العائد على الموجودات للمدة 2015-2019 (مليون دينار)

السنة	العائد (الربح)	نسبة النمو%	الموجودات	نسبة النمو%	ROA
2015	1229831	-	630945.817	-	1.95
2016	1152273	-6.31%	633833.084	0.46%	1.82
2017	-1081414	-6.15%	131.340748	0.18%	-1.45
2018	-416221	-61.5%	800749.802	0.07%	0.52-
2019	-840810	-1.02%	658231.494	-0.18%	-1.28

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المالية من قائمة المركز المالي للمدة (2015-2019).  
 يلاحظ من خلال الجدول (7) ان أعلى نسبة ربحية حققها المصرف هي عام 2015 إذ بلغت (1.95) وذلك لارتفاع العائد ( الربح) لنفس العام حيث بلغ ( 1229831) مليون دينار ثم بدأ بالانخفاض الى أن أصبح بأشارة سالبة للاعوام 2017 ، 2018 ، 2019، وهذا ما تعكسه نسبة نمو الربح . وقد يكون سبب ذلك عدم قدرة إدارة المصرف في البحث عن استثمارات تحقق عوائد جيدة أي بمعنى ضعف التخطيط لمثل تلك الاستثمارات(البنك المركزي دليل تصنيف المصارف العراقية:2007، 3) .

ب. معدل العائد على حقوق الملكية : وهو مؤشر آخر من مؤشرات الربحية وكما مبين في الجدول (8):

جدول (8) مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية للمدة 2015-2019 ( مليون دينار)

السنة	العائد(الربح)	حقوق الملكية	نسبة النمو%	ROE
2015	1229831	262424.414	-	4.68
2016	1152273	272093.538	3.68%	4.23
2017	-1081414	270897.703	-0.44%	-3.99
2018	-416221	267467.533	-1.27%	-1.56
2019	-841810	267290.296	-0.07%	-3.15

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المالية من قائمة المركز المالي للمدة (2015-2019).  
 يلاحظ من خلال الجدول (8) ان المصرف حقق اعلى نسبة في عام 2015 اذ بلغت (4.68) وتدني نتائج هذا المؤشر وذلك لانخفاض العائد حتى بدأ بأشارة سالبة للسنوات 2017، 2018، 2019، وايضاً معدل نمو حقوق الملكية ظهرت بأشارة سالبة لنفس السنوات ، وهذا مما أدى بالنتيجة الى تدني هذا المؤشر .

3. مؤشرات السيولة : هناك مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها قياس مؤشر السيولة وهي :-

## أ- مؤشر القروض / الودائع :

يعد من المؤشرات المهمة التي تستخدم في تقييم السيولة لمصرف الشرق الأوسط العراقي، وكانت نتائج السيولة وكما في الجدول (9) وفق مستويات محددة لهذا المؤشر .

جدول (9) مؤشر القروض على الودائع للمدة 2015-2019 ( مليون دينار)

السنة	القروض الممنوحة للمؤسسات الحكومية	اجمالي الودائع	نسبة السيولة
2015	140501.335	329252,878	0.43%
2016	113713.062	324805,947	0.35%
2017	100251.982	332579,492	0.30%
2018	94572.477	437920.813	0.22%
2019	94050.981	279214,974	0.34%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المالية من قائمة المركز المالي للمدة (2015-2019).  
من خلال الجدول (9) حق المصرف أعلى نسبة سيولة عام 2015 إذ بلغت نسبة السيولة (0.43%) ، ثم بدأت النسبة بالانخفاض نتيجة انخفاض القروض الممنوحة للمصرف ، ويعود السبب لسياسة المصرف في منح الائتمان المصرفي .

- المستوى الأول يكون اجمالي القروض الى الموجودات تكون النسبة اقل من (60%).
- المستوى الثاني ما بين (60%-70%).
- المستوى الثالث تتراوح سيولتها بين (70%-75%).
- المستوى الرابع ما بين (75%-80%).
- المستوى الخامس تتجاوز نسبة السيولة اكثر من (80%).

ب. مؤشر الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات :وهو المؤشر الثاني الذي يعكس السيولة في المصرف ، وكما في الجدول (10) :

جدول (10) مؤشر الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات للمدة 2015-2019 (مليون دينار)

السنة	الموجودات السائلة	اجمالي الموجودات	نسبة السيولة%
2015	325310.817	817.630945	0.51%
2016	329238.375	084.633833	0.52%
2017	424780.817	748131.340	0.55%
2018	474994.577	802.800749	0.59%
2019	326833.24	658231.494	0.50%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المالية من قائمة المركز المالي للمدة (2015-2019).  
يعكس الجدول (10) ان أعلى نسبة للسيولة وفق هذا المؤشر هي لعام 2018 إذ بلغت (0.59%) وهذا نتيجة ارتفاع الموجودات السائلة البالغة (474994.577) مليون دينار لنفس العام.  
لذا على إدارة المصرف توسيع الموجودات السائلة ، لان ذلك سوف يوفر أكثر سيولة للمصرف لسد أي التزامات مالية يحتاجها المصرف اثناء عمله .

سابعاً : نماذج التقييم للتنبؤ بالفشل المالي - مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار :

ضمن هذا الجزء سوف ستم استخدام نموذجين للتنبؤ بالفشل المالي وهما ( نموذج شيرورد Sherrod (1987)، (نموذج Springate) (الشيخ : 2008، 93) .

1-نموذج شيرورد Sherrod 1987 في تقييم مصرف الشرق الأوسط :

لغرض احتساب مؤشرات Sherrod بناء على بيانات قائمة المركز المالي لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كما هو الحال في الجدول (11)

جدول (11) بيانات من قائمة المركز المالي لمصرف الشرق الأوسط وفق مؤشرات Sherrod, Springate.

سنة	صافي راس المال العامل (1)	الموجودات السائلة (2)	الموجودات الثابتة (3)	اجمالي الموجودات (4)	المطلوبات المتداولة (5)	اجمالي المطلوبات (6)	اجمالي حقوق المساهمين(حقوق الملكية) (7)	المبيعات (8)	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (9)
201	180928,3447	325310.817	93488.671	630945.817	368521.403	368521,403	262424.414	14480.185	2432.663
201	123361,171	329238.375	93579.784	633833.084	361739.546	361739,546	272093.538	8358.653	14132.964
201	129,143	424780.817	92111.265	748131.340	477233.637	477233,637	270897.703	6217.865	578.721
201	173687,512	474994.577	94074.98	800749.802	533282.269	533282,269	267467.533	4904.864	-1985.298
201	151,621	326833.24	93461.825	658231.494	390941.198	390941,198	267290.296	4188.628	193.789

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، القوائم المالية للمدة (2015-2019).

جدول (12) احتساب قيمة Z الخاصة بمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار وفق نموذج Sherrod للمدة (2015-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	البيان
0,0002	0,217	0,0001	0,195	0,286	$X_1 = \text{صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات (1)/(4)}$
0,496	0,593	0,568	0,519	0,515	$X_2 = \text{الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات (2)/(4)}$
0,406	0,334	0,362	0,429	0,416	$X_3 = \text{حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات (7)/(4)}$
0,0003	-0,0025	0,0007	0,022	0,004	$X_4 = \text{صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي الموجودات (9)/(4)}$
1,684	1,501	1,567	1,752	1,712	$X_5 = \text{إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات (4)/(6)}$
2,860	2,843	2,941	2,908	2,807	$X_6 = \text{حقوق المساهمين / الموجودات الثابتة (7)/(3)}$
<b>تطبيق المعادلة الرياضية <math>Z=17X_1+9X_2+3.5X_3+20X_4+1.2X_5+0.1X_6</math></b>					
0.0034	3.689	0.0017	3.315	4.862	$X_1 = \text{مؤشر سيولة}$
4.464	5.337	5.112	4.671	4.635	$X_2 = \text{مؤشر سيولة}$
1.421	1.169	1.267	1.5015	1.456	$X_3 = \text{مؤشر رفع}$
0.006	-0.05	0.0014	0.44	0.08	$X_4 = \text{مؤشر ربحية}$
2.0208	1.8012	1.8804	2.1024	2.0544	$X_5 = \text{مؤشر رفع}$
0.2860	0.2843	0.2941	0.2908	0.2807	$X_6 = \text{مؤشر رفع}$
8.2012	12.2305	8.5566	12.3207	13.3681	مجموع قيمة Z

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف الشرق الأوسط (2015-2019).  
 يعكس الجدول (12) ان نتائج قيمة Z المحتسبة وفق نموذج Sherrod والخاصة بمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كانت أقل من القيمة (25) طيلة سنوات الدراسة ، أي تقع قيمة Z في الفئة الثالثة والتي تعني صعوبة التنبؤ بمخاطر الإفلاس وكما يأتي:

$$20 > Z \geq 5$$

وبالتالي فان حالة المصرف هي ضمن الفئة الثالثة، وبشكل عام هناك ضعف في الموقف المالي للمصرف. وعند

مراجعة نتائج المتغيرات وهي:

$X_1$  - وهو إدارة رأس المال العامل على اجمالي الموجودات كانت متدنية خلال سنوات الدراسة وبالذات في عامي 2017، 2019، إذ بلغت (0.0001)، (0.0002) على التوالي ، وهذا يعكس عدم استطاعة المصرف من تمويل عملياته الجارية والوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل.

$X_2$  - يعكس توفر السيولة لدى المصرف فكانت نتائجه سلبية مما يعني عدم قدرة المصرف على تسديد التزاماته المالية طيلة سنوات الدراسة.

$X_3$ ،  $X_6$  - وهذان يعكسان حقوق المساهمين فيما يخص اجمالي الموجودات وكذلك الموجودات الثابتة ، فكانت نتائج  $X_3$  جيدة وهي أفضل من نتائج  $X_6$ .

$X_4$  - وهو متغير يعكس الربح الى اجمالي الموجودات ، فكانت نتائجه منخفضة بشكل ملحوظ خلال سنوات الدراسة ، إذ ظهر بإشارة سالبة لعام 2018 وكانت قيمته (-0.05) ، وايضاً بقيم متدنية للأعوام 2017، 2019 إذ بلغ (0.0014) ، (0.006) على التوالي.

$X_5$  - وهو متغير يعكس اجمالي الموجودات الى اجمالي المطلوبات ويعد مؤشر رفع، وكتنت نتائجه ايجابية إذ حقق اعلى نسبة عام 2016 والتي بلغت (1.752) ، إضافة الى وجود تذبذب طفيف لعموم سنوات الدراسة لهذا المؤشر.

شكل (12) قيمة Z الخاصة بمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار وفق أنموذج Sherrod

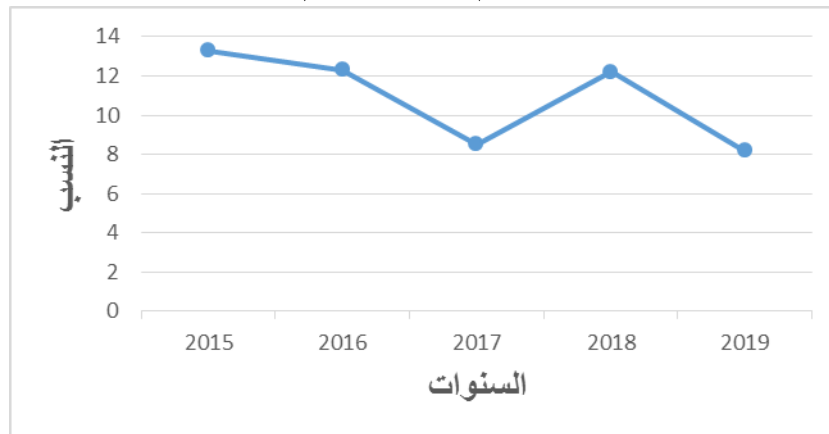
للمدة (2015 - 2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة Z	13.3681	12.3207	8.5566	12.2305	8.2012

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف الشرق الأوسط (2015-2019).

شكل (1) قيمة Z الخاصة بمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار وفق أنموذج Sherrod

للمدة (2015 - 2019)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12).

## 2. نموذج Springate في تقييم مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار :

لغرض احتساب مؤشرات Springate بناء على بيانات قائمة المركز المالي لمصرف الشرق الأوسط

العراقي للاستثمار نستخدم الجدول الآتي (الشيخ : 2008، 101):

جدول (13) احتساب قيمة Z الخاصة بمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار وفق انموذج Springate للمدة (2015-2019)

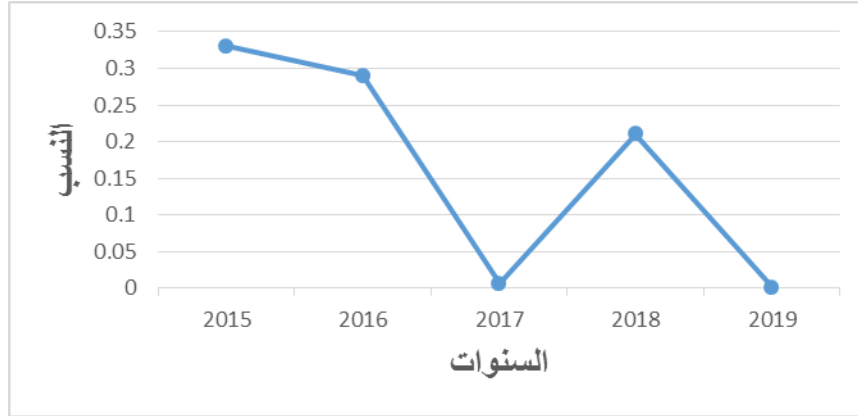
2019	2018	2017	2016	2015	البيان
0.0002	0.217	0.0001	0.195	0.286	$X_1 =$ صافي رأس المال العامل / اجمالي الموجودات (4)/(1)
0.0003	-0.0025	0.0007	0.022	0.004	$X_2 =$ صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الموجودات (4)/(9)
0.00049	-0.0037	0.0012	0.0390	0.0066	$X_3 =$ صافي الربح قبل الضريبة / المطلوبات المتداولة (9)/(5)
0.0063	0.006	0.0083	0.013	0.023	$X_4 =$ المبيعات / اجمالي الموجودات (8)/(4)
<b>تطبيق المعادلة الرياضية <math>Z=1.03X_1+3.07X_2+0.66X_3+0.4X_4</math></b>					
0.000206	0.22351	0.000103	0.20085	0.29458	$X_1 =$ مؤشر سيولة
0.000921	-0.0076	0.002149	0.06754	0.01228	$X_2 =$ مؤشر ربحية
0.000323	-0.0024	0.000792	0.02574	0.004356	$X_3 =$ مؤشر ربحية
0.000252	0.0024	0.00332	0.0052	0.0092	$X_4 =$ مؤشر رفع
0.00170	0.21591	0.00636	0.29933	0.320416	قيمة Z

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف الشرق الأوسط (2015-2019).

يعكس الجدول (13) أن نتائج قيمة Z المحسوبة وفق أنموذج Springate والخاصة بمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كانت اصغر من (0.862) طيلة سنوات الدراسة ، الامر الذي يعني ان المصرف يمر بمشاكل مالية وهذا يحد من قدرته على الالتزام بتسديد ماعليه من الحقوق المالية تجاه الغير. فضلا عن ذلك فان قيمة Z للسنوات 2017 ، 2019، كانت متدنية بشكل ملحوظ إذ بلغت (0.00636)، (0.00170) على التوالي .

2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
0.00170	0.21591	0.00636	0.29933	0.320416	قيمة Z

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف الشرق الأوسط (2015-2019).  
شكل (2) قيمة Z الخاصة بمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار وفق نموذج Springgate  
للمدة (2015 - 2019)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13).

وعند مراجعة نتائج المتغيرات التالية ، وهي :

$X_1$  - وهو إدارة رأس المال العامل على اجمالي الموجودات كانت متدنية خلال سنوات الدراسة ، وبالذات للأعوام 2017، 2019 حيث بلغت ( 0.0001 ) ، ( 0.0002 ) على التوالي وهذا يعكس ضعف المصرف من تمويل عملياته الجارية خلال الاجل القصير .

$X_2$  - يعكس الربح الى اجمالي الموجودات أيضاً كانت نتائجه متدنية بشكل ملحوظ وخاصة للأعوام 2017 ، 2018، 2019 أذ بلغ ( 0.0007 ) ، ( -0.0025 ) ، ( 0.0003 ) على التوالي .

$X_3$  - أيضاً يعكس الربح الى المطلوبات المتداولة ، وكانت نتائجه متدنية بشكل ملحوظ لسنوات الدراسة ، الامر الذي يعني ضعف القدرة المالية للمصرف.

$X_4$  - وهو متغير يهتم بالمبيعات الى اجمالي الموجودات ، وكانت نتائجه متدنية طيلة سنوات الدراسة وبالذات للسنوات 2017 ، 2018، 2019 أذ بلغ ( 0.0083 ) ، ( 0.006 ) ، ( 0.0063 ) على التوالي.

إضافة لما تقدم لقد تم اجراء مقارنة بين النموذجين (Sherrod)، (Springate) في عمل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار لقيم Z وأنضح ان هناك تقارب في النتائج لهذين النموذجين، وهذا ما يؤكد وجود ضعف في الموقف المالي للمصرف، لذا على إدارة المصرف إعادة النظر في هذه المشكلة خشية تفاقمها وبالتالي يتعرض المصرف للأفلاس.

## الاستنتاجات

توصل الباحث الى جملة استنتاجات من خلال ما طرح في الجانب النظري، والجانب التطبيقي، ويمكن تقسيمها الى قسمين، الأول يختص بنتائج المؤشرات المالية، والثاني ينصرف الى نتائج التنبؤ بالفشل المالي وفق أنموذجين Springate, Sherrod:

- 1) حقق المصرف أعلى نسبة لمؤشر كفاية رأس المال خلال عام 2017 إذ بلغت (1.16)، وكذلك حقق أعلى نسبة لمؤشر الملاءة لرأس المال عام 2016 إذ بلغت (0.43).
- 2) حقق أعلى نسبة لمؤشر الربحية عام 2015 إذ بلغت (1.95)، أما مؤشر العائد على حقوق الملكية فكانت اعلى نسبة حققها المصرف أيضاً عام 2015 إذ بلغت (4.68).
- 3) حقق في مؤشرات السيولة (مؤشر القروض/ الودائع) أعلى نسبة عام 2015 إذ بلغت (0.43%) أما (مؤشر الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات) فكانت أعلى نسبة عام 2018 إذ بلغت (0.59%).
- 4) من خلال نتائج قيمة (Z) المحتسبة وفق أنموذج Sherrod فكانت أقل من القيمة (25) طيلة سنوات الدراسة، أي تقع قيمة (Z) في الفئة الثالثة والتي تعني صعوبة التنبؤ بمخاطر الإفلاس ( $Z \geq 5$ ) لكن يمكن القول بشكل عام هناك ضعف في الموقف المالي للمصرف ، أما قيمة (Z) المحتسبة وفق أنموذج Springate فكانت أصغر من (0.862) طيلة سنوات الدراسة، وهذا يعني ان المصرف يمر بمشاكل مالية مما يحد من قدرته على الالتزام بتسديد ما عليه من الحقوق المالية تجاه الغير.

## التوصيات

- 1- تطوير التحليل المالي من خلال استخدام البرامج الالكترونية وشبكة الانترنت بغية تزويد إدارات المصارف بأهم النسب المالية التي توفر معلومات مهمة عن واقع المصرف.
- 2- الاهتمام بالنسب والمؤشرات التي تعتمد على البيانات المعدة على الأساس النقدي وذلك لأنها تبني قدرة المصرف على توفير التدفقات النقدية الداخلة من اجل تمويل عملياتها الجارية، كما ان المصارف قد تتعرض للفشل نتيجة لعدم التقدير الصحيح للتدفقات النقدية.
- 3- تبني نموذج Sherrod في دراسة عموم المصارف لكونه اثبت بشكل جيد في عملية التنبؤ بفشل المصارف.
- 4- تنويع مصادر الدخل للمصرف من خلال الاستفادة من أصولها واستثمارها في مجالات متنوعة يحقق لها دخلاً مناسباً ويخفف من اعتمادها على مصدر واحد.

## المصادر

- 1) شاهين، علي عبدالله احمد و مطر، جهاد، 2011، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث-العلوم الانسانية، مجلد 25، العدد 4.
- 2) الشريف، ریحان، 2012، لفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية - من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية يومي 21-22 أكتوبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري - قسنطينة.
- 3) زائدة، دعاء محمد، 2006، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في قسم المحاسبة والتمويل بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 4) ذيب، حسن، 2012، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، وراق، الجزائر.
- 5) يوسف، كمال احمد، 2013، التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلاج، مجلة كلية الاقتصاد العلمية لجامعة النيلين ، السودان، العدد 3.
- 6) الصفراني، محمد فرج واخرون، 2020، إمكانية استخدام نموذج KIDA في التنبؤ بالفشل المالي لشركة الانماء للاستثمارات المالية القابضة 2014-2017، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم التطبيقية)، العدد 16.
- 7) صالح، عصام محمد وآخرون، 2000، تحليل بقاء المنشآت دالة للتنبؤ بالفشل المالي-دراسة تطبيقية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 4.
- 8) أبو نصار، محمد و حميدات، جمعة، 2008، معايير المحاسبة والأبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان.
- 9) محمد، نجم الدين إبراهيم حسن، 2014، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرهما في الحد من التعثر المصرفي، اطروحة دكتوراه في كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا.
- 10) لطفي، امين السيد احمد، 2005، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 11) الكناني، كامل كاظم، 2021، تقييم قرارات الاستثمار -الجزء الثاني - الاستثمار المالي: الأدوات والتحليل المالي، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد.

- 12) يوسف، احمد هاشم احمد، 2005، النماذج التحليلية الملائمة للتنبؤ بالتعثر المالي في البنوك، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوداني، مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية، كلية العلوم الإدارية بجامعة ام درمان الإسلامية، السودان، العدد2.
- 13) قانون المصارف العراقية، 2004، المادة الثالثة.
- 14) أبو هونة، صلاح عامر، 2018، استخدام نظام CAMELS في تحليل ( كفاية رأس المال والربحية والسيولة)، لعينة من المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس عشر، العدد، 2، 2018.
- 15) البنك المركزي العراقي ، دليل تصنيف المصارف العراقية ، 2007 .
- 16) لطفي، امين السيد احمد، 2006، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية.
- 17) الشيخ، فهمي مصطفى ،التحليل المالي،فلسطين،رام الله، فلسطين، 2008 .